

التحويلات البنيوية في صيغ الجموع السالمة في ضوء علم الصوت الحديث

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٩/١٠/١٠م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٠/٥/٢٣م

تيسير رجب النسور**

عادل مسلم الربطة*

ملخص

لقد بات معروفاً في علم اللغة الحديث أن أية بنية لغوية عربية لا بد من أن تكون مشتقة من أصل لغوي مكون من صوامت وحسب، أُطلق عليه مصطلح (الجذر)، ويعتمد توليد سائر البنى على ما يمكن أن نسميها (إضافات) تُضاف إلى بداية هذا الجذر أو داخله أو إلى نهايته، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية: سوايق ولواحق وحركات. . . وعلى هذا الأساس جرى كثير من الدراسات الحديثة التي تُعنى بشتى جوانب التشكيل الصوتي للبنية اللغوية العربية، وما يطرأ على هذه البنية من تحولات نتيجة الحراك التاريخي أو التركيبي الناشئ عن تلك الإضافات.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث لتغطي جانباً مهماً من تلك الجوانب وهو الجانب المتعلق بتحويلات الجموع السالمة (جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم) الناشئة عن إضافة اللواحق - بوصفها إحدى تلك الإضافات - إلى المفرد اعتماداً على نظريتين اتخذتهما أساساً لدراسة تلك التحويلات، هما: نظرية تطرف صوت المدّ، ونظرية الطول في صوت المدّ.

Abstract

It is well-known that any Arabic structure is derived from a linguistic structure called (root); and generating any other structures are called additions that are placed pre or post of this root. These additions are called infixes, suffixes and vowels.

This study concentrate on one aspect of sound formulations which is related to regular plural: (sound of masculine & feminine plural), resulted from suffix additions, based on two theories including diphthong theory and vowel theory.

* أستاذ مساعد، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

** أستاذ مساعد، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

المقدمة:

تمثل الجموع السالمة في علم الأصوات الحديث إحدى الدلالات الصرفية، التي يقوم بناؤها على أساس إضافة لواحق (Suffixes) إلى نهاية المفرد، فيما يعرف بالإلصاق في اللغة العربية، بوصفه إحدى خصائص اللغة، ووسائلها المتعددة في النمو اللغوي^(٣).

وقد بات من المعروف أن النظام الصرفي العربي، يعتمد طائفة من المورفيمات الصرفية تكون على هيئة سوابق تلتصق في بداية الكلمة العربية أو لواحق تُلحق في نهايتها، مُكوّنة منها معنى صرفياً جديداً، إلى جانب اعتماده التحويلات الداخلية للصيغة، الذي يقوم بشكل أساسي على الحركات أو ما يعرف صوتياً بـ (أصوات المدّ) ومغايرتها داخل البنية لاستحداث معنى صرفي جديد، مع ثبات الصوامت وفق ما يعرف بقانون المغايرة في أصوات المد (polarity)^(٤).

وفي الجموع السالمة تتجلى اللواحق، إذ تلتحق بنهاية المفرد، وإليها يوكل أداء المعنى في هذا النوع من الجموع، وهذه اللواحق أطلق عليها الصوتيون مصطلح (المورفيمات) وهي ثلاث:

١- اللاحقة (ūn): تلتحق آخر المفرد المذكر، ليتشكل منهما جمع المذكر السالم في حالة الرفع:

لاعبون	←	ون	+	لاعب
lā<ibūn		ūn	+	lā<ib
مفرد مذكر		مورفيم الجمع		جمع المذكر السالم

يصنف الصرفيون الجموع في اللغة العربية إلى نوعين، غاية كل منهما التعبير العام عن العدد وكل منهما يعتمد نظاماً مستقل فيه عن الآخر: أما النوع الأول فأسموه الجموع السالمة، وهذا النوع يعتمد ما يُعرف في العربية بنظام (الإلصاق)، وأما النوع الثاني فأطلقوا عليه اسم جموع التكسير وهو النوع الذي يقوم على نظام التحول الداخلي للصيغة.

وثمة تسميات أخرى أطلقها الصرفيون القدماء على الجموع السالمة، مثل: جموع التصحيح أو الجموع الصحيحة، أو جموع السلامة، وهي تسميات لا تختلف من حيث المعنى، إذ يعني كل منها سلامة لفظ الواحد أو صحته من التغيير، وهي عندهم ما دلت على أكثر من اثنين بزيادة تلتحق آخر الواحد (المفرد)، وهي قسمان: الأول جمع المذكر السالم، وهو الجمع المؤلف من المفرد مع زيادة واو ونون في آخره -رفعاً- أو ياء ونون -نصباً- وجرّاً- والثاني جمع المؤنث السالم وهو الجمع المؤلف من المفرد، مع زيادة ألف وتاء في آخره^(١).

ولكل من هذين الجمعيتين شروط وأنواع: أما الشروط فهي مبسطة في مظانها^(٢)، وليست هي غابتنا في هذا البحث، وأما الأنواع فهي ما سنعرض لتحليلها صوتياً على سبيل التفصيل في هذا البحث.

بهما في العربية النون المفتوحة، إذا كانتا غير مضافتين، كما أنها تلحق بالمضارع مرفوعاً نحو (يفعلون)^(٦).

وإلى نحو ذلك أيضاً يُلْمَح أحد الباحثين المحدثين فيقول: "يعد جمع المؤنث السالم وسيلة تعبيرية عريقة في اللغة العربية، وقد ورثتها عن أمها السامية، لتدلّ بها على جمع الإناث العاقلات، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء، والدلالة الصرفية لهذه اللاحقة تتمثل في أنها تدل على جمع، وإناث، وعلى العدد القليل"^(٧).

ولعل من الملاحظ أن الألف والياء والواو (أصوات المدّ)، وأنصاف المدّ وتتابعاتها -فيما يعرف بالازدواج الحركي أو (الحركات المزدوجة)^(٨)، والطريقة التي تسلكها اللغة في التغلب على هذا التتابع - تلعب دوراً أساسياً في تحولات البنى في الجموع السالمة، بل "تلعب دوراً بارزاً في النظام الصوتي العربي، وتتسم كل واحدة منهما بمجموعة من الخواصّ التي تستأهل النظر العلمي الجادّ والتي ترتبط بمشكلات صوتية مشهورة، جرّت بعض الدارسين -قدامى ومحدثين على سواء- إلى الوقوع في كثير من الأخطاء"^(٩)، ومن ثمّ فإنّ الحديث في هذا البحث سيكون مقصوراً في بدايته على التحويلات البنيوية في الجموع السالمة ذات الأبنية المعتلة (أي التي يكون أحد جذورها صوت علة) كما سيتضح فيما بعد.

٢- اللاحقة (īn): تلحق آخر المفرد المذكر ليتشكل منهما جمع المذكر السالم في حالتَي النصب والجر:

لاعب + ين ← لاعبين
lā<ib + īn ← lā<ibīn

مفرد مذكر مورفيم الجمع جمع المذكر السالم
٣- اللاحقة (āt): تلحق المفرد المؤنث ليتشكل منهما جمع المؤنث السالم:

لاعبة + ات ← لاعبات
lā<ibah + āt ← lā<ibāt

مفرد مؤنث مورفيم الجمع جمع المؤنث السالم
وهذه المورفيمات الثلاثة تحمل دلالات صوتيةً وقيماً وظيفيةً توجّه البنى وتساعد على استيعاب حالات التباين اللغوي، إذ إنها تحمل الدلالة على الجمع، والدلالة على التذكير والتأنيث، كما أنها تحمل الدلالة على نسبة الكمية العددية، وفيها يسلم بناء المفرد إلا من تغيرات طفيفة^(٥).

وهذه اللواحق -كما يقضي برجستراسر- ذات أصل سامي، ويعدّها من العناصر الأصلية للغات السامية، ويقول: "وعلامته [أي علامة الجمع السالم] في المؤنث (āt) وهي سامية الأصل، وفي المذكر المرفوع (ū) وفي المجرور والمنصوب (ī) كما هي في الأكديّة العتيقة، نحو: (nīšū) و(nīšt) أي: الناس، والضمّة الممدودة هي علامة الجمع المرفوع في الفعل أيضاً، كفعلوا، وافعلوا يتضح من ذلك أنها من العناصر الأصلية للغات السامية، ويلحق

التحويلات البنيوية في صيغ الجموع السالمة:

لعل سبب التحويلات البنيوية الطارئة على صيغ الجموع السالمة المعتلة - كما تبين لي - يكمن في صعوبة اجتماع أصوات المد معاً أو اجتماع أصوات المد مع أنصاف المد (أشباه الحركات) في مقطع واحد، أو مقطعين متجاورين، وذلك ما بات معروفاً بالحركات المزدوجة التي يكاد ينحصر فيها السبب الرئيس في هذه التحويلات، ولعلّ التفصيل في ذلك يكون على النحو التالي:

أولاً: تحولات جمع المذكر السالم:

(١) بنية الجمع من المفرد معتل الفاء: في نحو (ياسر/ yāsir) و(واصل/ wāṣil) إذ تشكلت في كل منهما حركة مزدوجة صاعدة (yā) و(wā)، ولم يحدث فيهما أي تغيير على الرغم من تشكلهما ولعل ذلك راجع إلى سببين:

١ - أن هذين التتابعين وردا في صدر البنية.

٢ - أنهما من التتابعات غير الثقيلة من الناحية النطقية، لأنهما لا يحدثان تنافراً، لذا فاللغة ترتضيهما وتبقي عليهما^(١٠).

وتبرز ثمة ملاحظة صوتية عامة فيما يخص هذين التتابعين، إذ إن الحذف أو التغيير الذي يعتري تتابعاً ما، إنما يعود إلى ما يحدثه هذا التتابع من تنافر صوتي أو نقل نطقي، وذلك ما لم يتحقق في التتابعين السابقين وما أشبههما، ولعل السبب يعود إلى أنهما احتويا

على صوت المد المفتوح، وهو الفتحة -طويلة كانت (ā) أو قصيرة (a) - مع نصفي المد (y) و(w) وهذا تتابع مرتضى لأنه لم ينتج عنه تنافر ولا ثقل، لذا لم تتصرف فيه اللغة بالحذف أو التغيير، وقد أثبتت الدراسات الصوتية أن التنافر يحدث في التتابعات المؤلفة من صوتي المد المغلقين وهما الضمة (u) والكسرة (i) -أضيف إليهما فونيم الطول أم لم يُضَفْ- مع نصفي المد (y) و(w).

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما نراه في هذين المثالين، حيث ينتفي هذا التنافر، وفي غيرهما من الألفاظ الكثيرة، وقد ألمح علماؤنا القدامى إلى ذلك، يقول ابن جني: "ألا ترى إلى صحة الياء والواو جميعاً بعد الفتحة، وتعذر الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة؟"^(١١)، ولعل ذلك يفسر لنا بقاء هذا المزدوج الحركي في المفرد الناقص المنصوب (قاضيًا/ qāḍiyan) -مثلاً- ومثناه (قاضيان/ qāḍiyan)، وجمع المؤنث السالم (قاضيات/ qāḍiyāt)، وغيرها كثير من الألفاظ التي تحتوي هذا المزدوج، وأياً كان موقعه.

(٢) صيغ الجمع من المفرد معتل العين: في نحو (قائم/ qā'im) و(بايع/ bā'i) فإن الأصل من هذين المفردين هو (قاوم/ qāwim) و(بايع/ bāyi).

فالواو والياء عند القداء أُبدلت منهما الهمزة، يقول سيبويه: "واعلم أن فاعلاً منهما

أخرى، بسبب عدم وجود تقارب صوتي بينهما لا في المخارج ولا في الصفات حتى يصحّ معه القول بالإبدال، وإنما الأمر معزوّ إلى وجود الحركة المزدوجة في أصل هذين البنائين معتلّي العين، إذ وقعت فيهما "أشباه الحركات بين حركتين فسقطت، فتتابعت حركتان ... وهذا لا يجوز ألبتة ... فقد لجأوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلّقت الهمزة فكان الناتج (قائم) و (بائع)"^(١٨).

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن استعمال صوت الهمزة (وهو من الصوامت) يُعدّ واحدة من وسائل متعددة تستعملها اللغة من أجل التخلص طائفة من التتابعات المستكرهة في النطق، أو إلغائها وقد بات ذلك معروفاً في الدراسات الصوتية، بحيث تحل الهمزة محل شبه الحركة (w) أو (y)، وقد أحصيت لذلك أمثلة كثيرة من لسان العرب، أذكر منها على سبيل التمثيل: ولدة وإلدة (جمع ولد) وصحائف وصحائف، وعجاوز وعجايز وعجائز، وبناي وبناء^(١٩)، وغير ذلك، وذلك ما يمكن أن يفسر وجود بعض هذه الصيغ المفترضة في بعض لهجاتنا الدارجة.

ولعل التفسير الصوتي لهذين البنائين (قائم وبائع) وأضرابهما، هو أن سقوط شبه الحركة (w) و (y) من الأصل أدّى إلى أن تلتقي حركتان، وهذا الالتقاء مما ترفضه اللغة، فيما بات يعرف في الدراسات الصوتية بال (Hiatus)،

مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ (فعل) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلّتين، وكانتا بعد الألفات"^(١٢)، وبنحو هذا قال ابن جني^(١٣).

ويرى برجستراسر أن إبدال الهمزة من الواو والياء، في مثل هذين البنائين، مطرد وقديم جداً وهو في حالة وقوعهما بعد فتحة ممدودة، وأنه يرتقي إلى اللغة السامية الأم، بدليل وجوده في الأكديّة والآرامية^(١٤)، ولعلّ مما يعضد ذلك أن اللهجة الصفوية -وهي لهجة عربية بائدة- قد أوردت في أحد نقوشها صيغة اسم الفاعل (سائر) من (سار)^(١٥)، كما أن العربية قد أبدلت قديماً من الياء المكسورة المتصدرة من نحو (يسماعيل) و(يسرائيل) -همزة^(١٦)، وهي كلمات ما زالت محافظة على هذه الياء في العبرية.

وينص بروكلمان على أن الهمزة المحققة تبقى دائماً بين حركتين في العربية القديمة، غير أنها تركت في لهجة مكة، التي وُضع الخط على أساس النطق بها، على نحو ما نرى في (رؤوس/ ruwūsun) بدلاً من (رؤوس/ ru>ūsun)^(١٧).

ومن الباحثين المحدثين من يرفض مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات (أو ما يسمى بأنصاف المد) من جهة -والهمزة من جهة

"تقول: هذا قاضٍ يافتى، ومررت بقاضٍ يا فتى، والأصل: هذا قاضيٌ ومررت بقاضي، إلا إنهم استنقلوا الضمة والكسرة على الياء، فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين"^(٢١)، ولا يخفى ما في ذلك من التكلف الذي أمّلته عليهم سيطرة القاعدة النحوية على أذهانهم مما أدى إلى حذف حركة الياء مع أنها حركة إعرابية، الغرض منها التفريق بين المعاني المختلفة، فلا ينبغي حذفها ليفضي إلى القول بالالتقاء الساكنين.

أما من وجهة نظر بعض المستشرقين، من أمثال (جان كاننينو)^(٢٢)، فإن ما طرأ على هذين البنائين كامنٌ في حذف الحركة المزدوجة برمتها من الأصل، وهذا الحذف أدى إلى أن تتصل عين الكلمة مع التنوين مباشرة، وعلى النحو التالي:

قاضٍ و قاضي قاضٍ
qāḍiyun و qāḍiyin ← qāḍin
الأصل بعد حذف المزدوج

لكن هذا التفسير لم يرق لبعض الباحثين المحدثين، لأنه "يفتت الظاهرة اللغوية الواحدة"^(٢٣)، إذ قُصُر عن تفسير المنقوص في حالة النصب (قاضياً/qāḍiyan)، ومن ثم نراه يعمد إلى تفسير التحول الحاصل في الاسم المنقوص على أساس ظاهره الوقف، إذ يوقف عليه في حالتي الرفع والجر بإسكان الياء -بحسب رأيه- دون تنوين فيتشكل مزدوج حركي يخالف بين عنصريه

يقول بروكلمان: "من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً"^(٢٠)، من هنا عمدت اللغة إلى إقحام همزة بين هاتين الحركتين تخلصاً من التقاءهما غير المرغوب فيه، ولعل تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية يكون على النحو التالي:

قاوم قاءم قاءم
qāwim ← qā...im ← qā'im
الأصل التقاء الحركتين إقحام همزة
بعد سقوط شبه الحركة

وأود الإشارة إلى أن لاحقتي الجمع (ūn) و (īn)، لا دخل لهما في أي تغيير يطرأ على صيغتي الجمع السالم من المفردين السابقين (معتل الفاء ومعتل العين) إذا ما أضيفتا إليهما، إذ التحولات الطارئة عليهما هي نفسها التي طرأت على صورته المفرد.

(٣) صيغة الجمع من المفرد معتل اللام: من نحو (قاضٍ/qāḍin) و(داعٍ/dā'in) وأضربهما وقد تبين لي أن التحولات الصوتية الطارئة على بناء الجمع من مثل هذين المثالين تستدعي منا الوقوف على ما يطرأ من تحولات على بناء المفرد منه، لكونه يعد مرتكزاً ومنطلقاً لفهم التحولات الحادثة في بناء الجمع.

يرى الصرفيون القدماء أن بناء اسم الفاعل من الفعل الناقص يتطلب حذف الحركة التي على الياء من الأصل ليُصار إلى التقاء الساكنين: (الياء) بعد حذف حركتها، و(التنوين) وهو ساكن؛ فتُحذف الياء، يقول الأنباري:

بإسقاط شبه الحركة مع مدّ الحركة تعويضاً^(٢٤)، وعلى النحو التالي:

قاضي ← قاض ← قاضي
qāḍiy ← qāḍi ← qāḍī

المفرد حال الوقف ← بعد حذف شبه الحركة ← بعد مدّ الحركة تعويضاً

وإذا ما أضيف التتوين إليه (على هذه الحال) والتتوين في حقيقته نون ساكنة- فإن مقطعاً طويلاً مغلقاً (ص ح ص) يتشكل حينئذ في نهاية البنية، وهو مرفوض، يُتخلص منه بتقصير حركته فيصبح (ص ح ص)، فيكون مقبولاً:

قاضي + قاضي ← قاضي ← قاضي
n+ qāḍiy ← qāḍīn ← qāḍīn

عند إضافة التتوين ← تشكل المقطع المرفوض ← البنية بعد تقصير حركة المقطع

هذا مجمل تفسيره لتحولات المفرد الناقص، ولعلنا نلاحظ بسهولة- أن الباحث الفاضل قد سقط فيما أخذه على غيره، من حيث إنه أغفل تفسير بقاء المزدوج الحركي الصاعد (ya) من (قاضي/ qāḍīyan) في حالة النصب عند الوقف كذلك، وصبّ اهتمامه على تفسير الناقص في حالتيه الأخيرين أليس في هذا تفتيت للظاهرة اللغوية الواحدة؟.

ثم إنه اقتصر على تفسير الناقص اليائي وحسب، ولم يأت على ذكر الناقص الواوي، وهو الذي يعدّ "النظرية اللغوية بناء عقلي يحاول ربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة، يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"^(٢٥)، ولعلنا يحق لنا التساؤل هنا لمّ لمّ تتسحب ظاهرة الوقف- تلك التي اتخذها منطلقاً لتفسيره- على سائر تحولات هذا المفرد عند إسناده إلى

علامتي جمع المذكر السالم (ūn) و (īn)؟ وعلى تحولات الفعل الناقص -مثلاً- عند إسناده إلى ضمير المخاطبة وضمير الجماعة الحركيين؟ ولمّ لمّ تربط هذه (الظواهر الملاحظة) معاً بذلك (المبدأ العام)؟ وما الداعي إلى اعتماد الباحث الفاضل منهجاً آخر -غير ظاهرة الوقف- في تفسير تحولات الفعل الناقص؟، إذ نراه يعتمد أساساً وقوع شبه الحركة بين حركتين^(٢٦).

يُضاف إلى ذلك أننا لم نسمع يوماً أحداً قد نطق بالمفرد الناقص على الصورة التي افترضها (قاضي) لا وفقاً ولا وصلاً، الأمر الذي يدلّ على أنها صيغة مفترضة لا يدعمها واقع الاستعمال اللغوي، ومن هنا فلعنه يصح لنا الحكم عليها بالخطأ، وبالتالي عدم صحة المبدأ؛ لأنّ ما بُني على خطأ هو خاطئ أيضاً. وثمة باحث آخر^(٢٧) له وجهة نظر أخرى في تفسير الاسم المفرد الناقص، مؤداها أنه

يصبح الاسم بحركة قصيرة في نهايته (داع/ dā<i>، بعد ذلك تُمدَّ حركته إن كان معرّفاً، وإلاّ فلا.

ولعل ما في هذا التحليل من تكلف واضح، إذ لم يَقبض بحذف الحركة المزدوجة كاملة بدءاً مع التعويض تعريفاً، ودونه تنكيراً، كما فعل مع اليائي؟، ثم إن التصرف بالحركة المزدوجة ظاهرة صوتية من شأنها الإسهام في حل المشكلة الصوتية، لا أن تخلق مشكلة جديدة يمتطى التكلف في حلها مرة أخرى، وهذا ما جرّت عليه الدراسات الصوتية.

لعلنا نلاحظ أن معظم التحليلات الصوتية السابقة ربما كانت تحليلات عشوائية، ولربما انطبقت وجهة نظر معينة على ظاهرة معينة وكانت مقنعة -إلى حدّ ما- لكن لا تثبت وجهة النظر تلك ألاّ تنطبق على جزئية أو جزئيات من الظاهرة الصوتية نفسها، وتكون قاصرة عن تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر الصوتية، مما يجعل وجهة النظر تلك أكثر قرباً من الزوال وعدم القدرة على الثبات.

ولعل من الممكن -عملاً بالنظرية اللغوية التي تتطلب إيجاد قانون ينضوي تحته أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة التي يحكمها المبدأ العام (مبدأ التفسير)- أن يكون باستطاعتنا أن نفسّر كثيراً من الظواهر الصوتية التي نحن بصدد الحديث عنها -وهي التحولات المتعلقة بالمنقوص- سواءً أكانت اسماً أم فعلاً - وفق

قضى بحذف الحركة المزدوجة من الناقص اليائي، مقترضاً أن الأصل منه (رامي/ rāmiyu) مكتفياً بحركة واحدة على آخره، ومثّل لذلك صوتياً على النحو التالي:

رامي	←	رامي
rāmiyu	←	rāmi
الأصل		بعد حذف المزدوج كاملاً

ثم يجري التعويض بعد ذلك بمطل الحركة القصيرة: rāmi (رام) ← rāmi (رامي) وهذا التعويض يكون عنده في حالة التعريف وحسب، أما في حالة كون الاسم منكراً، فالأمر نفسه يحدث إلا أنه لا تعويض بمدّ الحركة، وكأنه بذلك يقتفي أثر (جان كانتينو) و (وليم رايت) القاضي بحذف المزدوج الحركي كاملاً، وبذلك تتصل عين الكلمة مع التتوين بلا حائل:

رامي	←	رامي
rāmiyun	←	rāmin
الأصل		بعد حذف المزدوج كاملاً

أما في ما يخص الناقص الواوي، فالأمر عنده يختلف، وملخص قوله أن الأصل منه هو (داعو/ dā<iwu) -بضمة ولحده على آخره- وفي نهايته مزدوج صاعد، يجري التخلص منه بحذف هذه الضمة ليصبح اللفظ (داعو/ dā<iw)، ويبقى الوضع لديه مشكلاً س، إذ ما زالت هناك حركة مزدوجة بعد الحذف، وهي هنا هابطة (iw)، طريقة التخلص منها مختلفة عن سابقتها، إذ تحذف منها شبه الحركة (في حين حذفت الحركة من الأولى)، وبذا

- تحولات الاسم المفرد، الواوي منه واليائي.
- تحولات جمع المنكر السالم، الواوي واليائي.
- تحولات الفعل الناقص، عند الإسناد إلى ضمير المخاطبة وضمير الجماعة الحركيين.

غير أنني لن أعرض في هذا البحث لتحويلات الفعل، لأنه ليس مرادياً ثمة، وإنما ذكرت ذلك استثناساً وحسب، ولأثبت أن هذا القانون لبساطته ووضوحه وبعده عن التكلف والتمحل ينسحب على جميع الظواهر الصوتية من هذا الضرب بلا استثناء، ولعل التفصيل في ذلك يكون على النحو التالي:

(١) تحولات الاسم المفرد الناقص الواوي واليائي: نحو (داع/ dā<in) و(فاض/ qāḍin) وأضرابهما، فالأصل من (داع) هو (داعو/ dā<iw) (٣١)، إذ نرى هنا أن شبه الحركة منه (w) قد تطرفت فحذفت، فأصبحت البنية (داع/ dā<i)، ولا شك في أن هذه البنية في حالة التعريف ترتضيها العربية ويؤيدها واقع الاستعمال، قال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ (٣٢) أما في حالة ورودها منكراً فلا شك في أن بها خلافاً، نعوض منه بأن نمد الكسرة القصيرة لتصبح طويلة، فتصبح اللفظة (داعي/ dā<ī)، والتمثيل الصوتي لذلك على النحو التالي:

داعو	داع	داعي
dā<iw	dā<i	dā<ī
الأصل ←	سقوط شبه ←	مدّ الحركة تعويضاً
	الحركة	

قانون صوتي، أراه ينسحب على تلك التحويلات المشار إليها جميعاً بلا استثناء، أطلقت عليه (قانون تطرف شبه الحركة)، ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي:

قانون تطرف شبه الحركة وتحويلات البنية في صيغ الجموع السالمة:

لاحظ عدد من الباحثين أن تطرف صوت المد، يعد عاملاً قوياً ومهماً من العوامل التي تساعد على حذفه أو سقوطه أو تغييره (٢٨)، وذلك يظهر جلياً في عدد غير قليل من الأمثلة في اللغة، بل إن الأمر ليس مقصوراً على العربية وحدها، فقد انقرضت أصوات المد المتطرفة في اللغات المتشعبة من اللغات اللاتينية (٢٩)، ومن هنا أرى أن من الممكن تعميم ظاهرة التطرف هذه، لتشمل نصف المد أيضاً أو (شبه الحركة)، إذ إن التطرف ظاهرة صوتية عامة تشمل أصوات المد وأنصاف المد كذلك (٣٠).

ويتلخص هذا القانون في أنه إذا تطرفت شبه الحركة (w) و(y) من بنية صوتية ما، فإن ذلك التطرف يكون مدعاة إلى حذفها، وإن أحدث هذا الحذف خلافاً بهذه البنية فحينئذ يجري التعويض منه بإطالة الحركة، وإن لم يحدث خلل في البنية فلا حاجة إلى التعويض، بوصف ذلك ضرباً من ضروب إعادة التوازن إلى اللفظة، وذلك منسحب على جميع التحويلات المتعلقة بالمنقوص - اسماً كان أم فعلاً - وهذه التحويلات هي:

وإذا ما أريد تنوينه على هذا الحال (والتنوين في حقيقته الصوتية نون ساكنة)، فإن ذلك يفضي إلى أن يلتقي ساكنان، أو لنقل: يتشكل لدينا بعد إضافة التنوين مقطع طويل مغلق

داعي + دَاعِيْنَ ← دَاعِيْنَ ← دَاعِيْنَ
 n + dā<ī ← dā<īn ← dā<īn
 الأصل مع التنوين تشكل المقطع المرفوض تقصير المقطع

يجمع القدماء من الصرفيين على أن ما حدث في جمع المذكر السالم (دَاعُونَ) (قَاضُونَ) هو أن الأصل منهما هو (دَاعِيُونَ) و(قَاضِيُونَ)، بياء مضمومة وواو بعدها، فأُسكنت الياء التي هي (لام الكلمة) استتقالاً للضمة عليها، ثم حذفت لسكونها وسكون واو الجماعة بعدها، ونقلت تلك الضمة التي حذفت عن اللام إلى العين، فابتزته كسرتة لظروئها عليها، فصار البناءان: دَاعُونَ وقَاضُونَ^(٣٣).

أما المحدثون فقد تباينت وجهات نظرهم في تفسير هاتين الصيغتين من الناحية الصوتية فمنهم^(٣٤) من قضى بأن الأصل في الواوي هو (دَاعِوُونَ/dā<iwūna) -بكسر العين منه- ثم قُلبت كسرة العين ضمة لمماثلة شبه الحركة (w) فصار (دَاعِوُونَ/dā<uwūna)، ثم حذفت شبه الحركة (w) لوقوعها بين حركتين، فالتقت إثر ذلك ضمتان: طويلة وقصيرة، فامتصت الطويلة القصيرة فصارت الصيغة (دَاعِوُونَ/dā<ūna).

وأما مجمل قوله في اليائي، فالأصل

وما قيل بشأن الواوي يقال بشأن اليائي، من نحو (قَاضٍ/qāḍīn)، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع شبه الحركة المحذوفة في كلٍّ، إذ إنها في اليائي (y) بينما هي في الواوي (w) ونلاحظ هنا اتفاق هذا التحليل مع تحليل الدكتور الشايب سالف الذكر.

هذا في حالتَي الرفع والجر، أما في حالة النصب (دَاعِيًا/dā<iyan) و(قَاضِيًا/qāḍiyan) فإن ما سوَّغ بقاء الحركة المزدوجة (ya) في كل منهما هو ما قد قيل سابقاً من كون نواتها صوت مدّ مفتوحاً وهذا التابع أبقت عليه العربية وارتضته لعدم إحداثه تنافراً أو ثقلاً في النطق، وأمثلة من العربية كثيرة شاهدة على ذلك.

(٢) تحولات جمع المذكر السالم من المفرد المنقوص: إذا استبدلنا لاحقتي الجمع (ūn) و(īn) بلاحة التنوين (n) في الاسم المنقوص (داعي/dā<ī) و(قاضي/qāḍī)، حصلنا على جمع المذكر السالم، ولكن يرافق ذلك ظواهر صوتية تختلف عما هي عليه في حالة الأفراد:

لكنهما يختلفان في التفسير، إذ يرى الباحث هنا أن حركتين مزدوجتين صاعدتين الحركة فيهما طويلة (wū) و (yū) تشكلتا في الصيغتين، خولف بين عنصري كل منهما بأن سقطت شبه الحركة (w) و (y) منهما، وبذلك التقت حركتان فتشكل ما لا تقبله العربية من التقاء الحركات (Hiatus) المرفوض، مما أحدث انزلاقاً آلياً لشبه حركة جديدة (w) الواو، بين الحركتين، فأدى ذلك إلى تشكّل حركة مزدوجة هابطة -هذه المرة- (iw)، بعد ذلك حدثت مماثلة بين الحركة وشبه الحركة المنزلة آلياً لتحوّل الحركة المزدوجة الجديدة إلى (uw)، التي بدورها يخالف بين عنصريها بإسقاط شبه الحركة ثم تمد الحركة القصيرة تعويضاً ... كلُّ هذا لإنتاج الصيغتين النهائيتين (داعُونَ) و (قاضُونَ) في حالة الرفع، أما في حالتَي الجر والنصب فتحدث فيهما التحولات نفسها، إلا حالة المماثلة فلا تحدث فتبقى الكسرة القصيرة التي ستمد تعويضاً^(٣٦)، وسأمثل لهذه التحولات بالكتابة الصوتية، مع الترقيم لكي يسهل أمر مناقشتها والتعليق عليها:

(قاضيُونَ/qāḍiyūna)، وقد مؤنل بين الحركات إذ قلبت الكسرة قبل شبه الحركة (y) ضمة قصيرة لتمائل حركة اللام، فأصبحت البنية (قاضيُونَ/qāḍuyūna)، وبعد ذلك سقطت شبه الحركة (y)، فانضمت الحركات المتماثلة فأصبحت الصيغة (قاضُونَ/qāḍūna).

ولو عدنا إلى طريقته التي تناول فيها تفسير تحولات الاسم المفرد الناقص، وقارناها بطريقته هنا لرأينا الفرق واضحاً جلياً بين المنهجين، ولعل لنا الحق في أن نسأل هنا: هل هذا ينسجم وما سبق أن افترضه من ضرورة وجود بناء عقلي يربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة بقوانين يحكمها مبدأ التفسير؟ ثم إن الباحث الكريم قد اقتصر على المرفوع من الناقص اليائي والواوي، أما المجرور والمنصوب منه فقد جعل الأمر فيها مبهماً، ولم يتطرق إلى تحليله.

ومن الباحثين من له وجهة نظر أخرى^(٣٥)، إذ يفترض أن الأصل من هاتين الصيغتين هو (داعِوُونَ/dā-iwūna) و (قاضيُونَ/qāḍiyūna)، وبذا يتفق الباحثان على الأصل،

داعُونَ	داعُونَ	داعُونَ	داعِ...وَنَ	داعِوُونَ
dā<ūna	dā<uwūna	dā<iwūna	dā<i...ūna	dā<iwūna
الصيغة	المماثلة بين	الانزلاق الآلي لشبه	سقوط شبه الحركة	الأصل
النهائية	الحركتين	الحركة الجديدة	والتقاء الحركتين	
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

وإذا ما أريد تنوينه فإن مقطعاً طويلاً يتشكل، وهذا مرفوض في العربية، فنعمد إذ ذاك إلى تقصير حركة هذا المقطع فتنتج لدينا الصيغة المنونة (داع/ $dā < iūn$)، وقد سبق التفصيل في هذا عند الحديث عن لاحقه التنوين وما من داع لتكراره هنا.

وأما إذا ما أريد إضافة لاحقتي الجمع إليه، فبعد أن تحذف شبه الحركة من الأصل (داعو/ $dā < iw$) لتطرفها، يؤتى بمورفيم الجمع ($ūn$)، فتصبح الصيغة (داعو/ $dā < iūn$)؛ فتتوالى ثمة حركتان طويلتان: الكسرة الطويلة (i) في نهاية المفرد، والضمّة الطويلة ($ū$) من بداية لاحقة الجمع، ولا شك في أن ذلك يشكل ثقلاً نطقياً بارزاً، أكدّه كثير من الباحثين، يقول بروكلمان: "من غير الممكن في اللغات السامية النقاء حركتين النقاء مباشراً"^(٣٧)، فلا بد -إذن- من تدخل ما يعرف في الدراسات الصوتية بقانون المخالفة الكمية (Quantity-Dissimilation) لإحداث التجانس الصوتي، ويتحقق ذلك بإسقاط إحدى الحركتين، عملاً بمبدأ الانسجام الحركي الناتج عن الميل الإنساني الطبيعي تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي^(٣٨).

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول: تتابع ثمة صوتاً مدّ محضان، والعربية لم ترتض مثل هذا التابع فتجنح إلى إلغائه بحذف أحد جزئيه والإبقاء على الآخر^(٣٩)، وقد جرى هذا الحذف -في عرف القدامى والمحدثين- على

لعل من السهل -بناءً على هذا التمثيل الصوتي- ملاحظة ما في هذا التحليل من التكلف والاضطراب الواضح لدى الباحث، إذ قضى بحذف شبه الحركة من الأصل (الخطوة الأولى)، ثم عاد وجعلها تنزلق مرة أخرى (الخطوة الثالثة)، وإلا فما الفرق بين الأصل في الخطوة رقم (١) والتحول الذي آلت إليه الصيغة في الخطوة رقم (٣)؟.

ثم إنه سمي التتابعين: (iw) في الخطوة رقم (٣) و (uw) في الخطوة رقم (٤) حركتين مزدوجتين هابطتين -مع أن حركة كل منهما جاءت نهاية مقطع، وشبه الحركة جاءت بداية مقطع -تال- متناسياً أن شرط هذا التتابع أن يرد كل من حركته ونواته في مقطع واحد، حتى تصح تسميته بالحركة المزدوجة.

وبعيداً عما سبق من تخبط واضطراب في تفسير الظواهر الصوتية، وعملاً بما افترضناه من قانون (تطرف شبه الحركة)، فإن ما حدث من تحولات صوتية في هاتين الصيغتين -وفي سائر الصيغ المتحدرة من الاسم المنقوص- وفق منهجية شاملة تنسحب على جميع تحولاته، وأياً كانت اللاحقة التي ينبغي إلصاقها به - هو أن الأصل من الناقص الواوي هو (داعو/ $dā < iw$)، وفيه تطرفت شبه الحركة (w) وتطرفها هذا سبب حذفها، نعوض من هذا الحذف بمدّ الحركة، فتصبح بنية المفرد (داعي/ $dā < ī$).

الصوت الأول -الذي هو لام الكلمة- وأبقي يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى" (٤٠)، على الثاني، لأنه دخل لمعنى، و"حذف ما لم

داعون	داعي ون	داعي + ون
dā<ūn ←	dā<īūn ←	ūn + dā<ī
الصيغة النهائية	توالي الحركتين إثر إضافة اللاحقة	الأصل + لاحقة الجمع

قبلها قُلبت ألفاً، وليسكون هذه الألف، وواو الجمع وياؤه ساكنتان حذفت الألف، وكان حذفها أولى، لأنها لم تدخل لمعنى، وأبقي على واو الجمع وبيائه، لأنهما دخلتا لمعنى، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً للإيدان بالحرف المحذوف (٤١)، ويقول الأنباري أيضاً: "وقيل: استتقلت الضمة على الياء، فحذفت تخفيفاً فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف، لما قد بينا في الوجه الأول، وهو أقيس القولين" (٤٢).

ويرى بروكلمان أن الأصوات المركبة (aw) و (ay)، تكون ناتجة عن المماثلة بين أصوات المد ومثل لها بـ: (ğalayū - جَلَيُوا ← ğalaw - جَلَوْا)، ويقول: "وبهذه الطريقة تنتج أصوات مركبة أخرى في كل اللغات السامية" (٤٣).

ومن الباحثين من يرى أن التحول الحاصل في (muṣṭafayūn ← muṣṭafawn) ناتج عن صعوبة اجتماع أصوات المد معا في مقطع واحد أو في مقطعين متجاورين، ومثل هذا الاجتماع يؤدي إلى أن تولف هذه الأصوات

والكلام نفسه منسحب على الصيغة الياوية (قاضون).

هذا في حالة كونهما مرفوعين، أما في الحالتين الأخرين (داعين/dā<īn) و(قاضين/qāḍīn) فتسري عليهما التحولات نفسها، مع فارق أن الحركتين الملتقيتين متجانستان: (الكسرة الطويلة (ī) من نهاية المفرد) التي هي لام الكلمة، وأخرى مثلها هي بداية مورفيم الجمع (īn).

(٣) تحولات الجمع السالم من المفرد المقصور: في نحو (مصطفى/muṣṭafā) وأصله عند الوقف (مصطفى/muṣṭafay) ، وإذا ألحقنا بهذا الأصل لاحقة الجمع، فإنه يصبح (مصطفون/muṣṭafayūn) -رفعاً- و(مصطفين/muṣṭafayīn) -نصباً وجراً-، وبعد ذلك تنتج الصيغة النهائية (مصطفون/muṣṭafawn) في حالة الرفع، و(مصطفين/muṣṭafayn) في حالتي النصب والجر.

يقضي الصرفيون القدماء بأن السبب الداعي إلى التحولات في هذه الصيغة هو التقاء الساكنين وذلك لأن الياء تحركت وانفتح ما

صوتاً مدّاً مركباً^(٤٤)، ومن الطرق التي تسلكها اللغة في التعامل مع مثل هذا التابع أن تعتمد إلى إسقاط أحد صوتي المد المجتمعين، أو إقحام صامت بينهما، أو تحويل أحدهما إلى صامت^(٤٥)، ومنهم^(٤٦) من يرجع سبب التحول في هذه البنية إلى تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (yū) في المقطع قبل الأخير من الأصل (mustafayūn)، مما يؤدي إلى سقوط شبه الحركة (y) منها فتنتقي -إذ ذاك- حركتان؛ فيتشكل ما يعرف بال (Hiatus) المرفوض، يُتغلب عليه بأن تنزلق شبه الحركة (w) بين الحركتين -حين الرفع- وشبه الحركة (y) -حين النصب والجر- والتمثيل الصوتي لهذه التحولات يكون على النحو التالي:

١ - في حالة الرفع:

مُصْطَفَوْنَ	←	مُصْطَفَ...وْنَ	←	مُصْطَفَيُونَ
muṣṭafawn		muṣṭafa...ūn		muṣṭafayūn
انزلاق شبه الحركة (W)		سقوط شبه الحركة فالتقاء الحركتين		تشكل المزدوج الصاعد في الأصل

٢ - في حالتي النصب والجر:

مُصْطَفَيْنِ	←	مُصْطَفَ...يْنَ	←	مُصْطَفَيَيْنِ
muṣṭafayn		muṣṭafa īn		muṣṭafayīn
انزلاق شبه الحركة (y)		سقوط شبه الحركة فالتقاء الحركتين		تشكل المزدوج الصاعد في الأصل

← مصْطَفَى - مصْطَفَنَ/muṣṭafan) وبهذا تطوّر البنية السطحية من الاسم المفرد المقصور، منوناً وغير منون.

وإذا ما أضفنا إليه لاحقة الجمع (ūn) فحينئذ يلتقي صوتاً مدّاً، فتصبح الصيغة (مصْطَفَ...وْنَ/muṣṭafa ūn) ولا يلبث هذا الصوت القصير (a) الذي بقي بعد حذف شبه الحركة بعده ولم يُمدَّ أن ينسجم مع الواو من لاحقة الجمع فيما يعرف بالانسجام المدي (Vowel- Harmony)^(٤٧).

أو لنقل: إن مقطعاً طويلاً مفتوحاً (ص ح ح) مثلاً بمقطع آخر بدايته حركة طويلة

هذا مجمل قوله في تحولات هذه البنية، مع العلم بأنه لم ينصَّ على أن هذا الانزلاق يتطلب أطراح الحركة الثانية من تينك الحركتين اللتين انزلقت بينهما شبه الحركة.

وإذا ما أخضعت هذه البنية إلى قانون تطرف شبه الحركة من أصل المفرد (مصْطَفَى/ muṣṭafay عند الوقف، فإن شبه الحركة (y) تحذف لتطرفها، فتصبح صيغة المفرد (مصْطَفَ/ muṣṭafa ويعوض منها بأن نمد الحركة القصيرة المتبقية، فتصبح (مصْطَفَى/ muṣṭafa) إن لم نرد التنوين، أما إذا أردنا التنوين فلا حاجة إلى التعويض: (مصْطَفَ/ muṣṭafa

(ح ح ص) ليس من نسيج العربية، وليس مقبولاً من الناحية المقطعية؛ فلا بدّ -إذن- من أن تخفض كميتهما الصوتية لإعادة التوازن المقطعية على النحو التالي:

مص / ط / فا / ون ← مص / ط / فون

ūn / fa / ʔa / muṣ ← fawn / ʔa / muṣ

ص ح ص / ص ح / ص ح ح ← ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص

٢. حلول الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (aw)، في حالة الرفع، واليائية (ay) في حالتها النصب والجر، محل الحركتين الطويلتين بعد حذفهما.

وأود الإشارة إلى أن دراستي لتحولات البنية في صيغ الجموع السالمة، تفترض كون هذه الجموع ساكنة الآخر افتراضاً - كما هو ملاحظ - وما ذلك إلا لهدف تمليه طبيعة الدراسة، ولكن لاحقتي الجمع (ūn) و (īn) تلتزم بفتحة قصيرة (a) على نهاية كل منها، بدلاً من الحركة الأخرى المماثلة وهذا بتأثير عامل المخالفة، إذ غيرت الحركات متجهها من الاستعلاء إلى الاستواء، ومن الاستفال إلى الاستواء^(٤٩)، وهي ظاهرة قديمة حدثت في السامية الأولى^(٥٠)، كما يمكن تفسير التزام لاحقتي الجمع (ūn) و (īn) بفتحة قصيرة (a) على نهاية كل منها لتصبحا (ūna) و (īna) من أجل التخلص من التقاء الساكنين.

ولعلي أستطيع تلمّس صحة ما أذهب إليه -إضافة إلى ما سبق- في أن التثوين في المفرد قد تتصرف به اللغة بالحذف أو الإسقاط،

فيصبح المقطعان (ص ح ح) و (ح ح ص) غير المقبولين مقطعاً واحداً مقبولاً (ص ح ص ص) حال الوقف، كما نقف على (شمس)، وذلك إذا سلمنا بأن تنزلق شبه الحركة (w) -حال الرفع- بين الحركتين: الفتحة القصيرة من نهاية المفرد (a)، والضمّة الطويلة (ū) من بداية لاحقة الجمع وهذا الانزلاق يوجب إسقاط الضمة الطويلة التي هي بداية لاحقة الجمع في حالة الرفع والكسرة الطويلة في حالتها النصب والجر.

وبعبارة أخرى يمكن أن يقال: إن ما يعرف بصوت المد المركب (aw) و (ay) قد حل محل الوجدتين الصوتيتين المتتابعين^(٤٩)، وبمعنى آخر: إن حلول الحركة المزدوجة الهابطة (aw) أو (ay) قد أوجب حذف الحركتين المتتاليتين كاملتين، وبهذا اللغة قد سلكت في تحولات هذه البنية أحد سبيلين:

١. انزلاق شبه الحركة (w) في حالة الرفع و (y) في حالتها النصب والجر، بين الحركتين الطويلتين، وهذا الانزلاق تطلب حذف الحركة الطويلة من بداية لاحقة الجمع.

بإضافة ألف وتاء إلى نهاية الاسم المفرد المؤنث^(٥٢).

وهذا الجمع -بتعبير صوتي- هو الجمع المؤلف من المفرد المؤنث + لاحقة جمع التأنيث (āt) ذات الصائت الطويل وصوت التاء المقيدة، التي تحمل دلالات عدة منها: الدلالة على الجمع والدلالة على التأنيث، والدلالة على الكمية العددية^(٥٣)، وهي سامية الأصل^(٥٤).

ويعرض لبنية الاسم المفرد المؤنث، إذا ما أريد جمعه جمع مؤنث سالماً عدة تحولات، لعل التفصيل فيها يكون على النحو التالي:

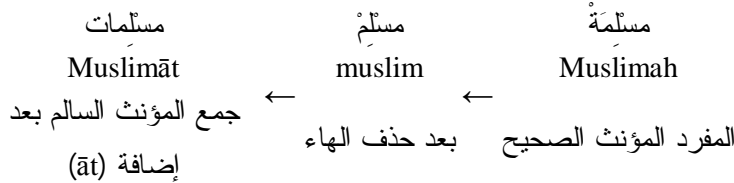
(١) بنية الجمع من المفرد المؤنث الصحيح (غير المعتل): يقضي علماء اللغة بأن ثمة تغييرين طفيفين يحدثان عند إضافة لاحقة التأنيث (āt) إلى نهاية هذا المفرد، هما:

في أحوال معينة كالوقف والإضافة -مثلاً- تماماً كما هو حال النون من جمع المذكر السالم حال الإضافة كذلك، والنون في الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة والنون في الفعل المضارع في حالتي الجزم والنصب، ومن هنا نستدل على أن هذه النون يوصفها جزءاً من لواحق الجمع (الواو والنون، والياء والنون)، كما استقر لدى النحاة- غير مستقرة ولا ثابتة وعليه فلا يمكننا النظر إلى تلك اللواحق على أساس أنها مورفيمات أو وحدات مستقلة.

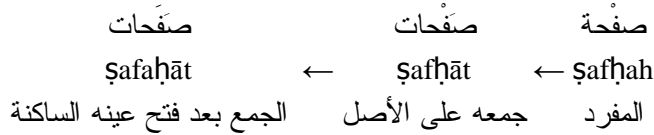
ثانياً: تحولات جمع المؤنث السالم:

وهو النوع الثاني من الجموع السالمة، المختص بجماعة الإناث العاقلات، وقد عرفه الصرفيون بأنه ما دلّ على أكثر من اثنتين،

أ - حذف علامة التأنيث (هاء) منه^(٥٥):



ب - إضافة فتحة قصيرة (a) إلى عين المفرد الصحيح، بشرط كونه جامداً ساكن العين، أما إذا كان مشتقاً أو معتلاً العين فلا تحرك عينه الساكنة^(٥٦)، في نحو:



ولعل إضافة صوت المد القصير هذا إلى العين الساكنة، يعود إلى كون العين صوتاً حلقياً، ثم عمم ذلك على ما لم تكن عينه من أصوات الحلق.

المماثلة، لقلب شبه الحركة (w) من الأصل الواوي إلى شبه حركة يائية (y)، بتأثير من الكسرة التي سبقتها.

(٤) **بنية الجمع من الاسم المقصور:** في نحو (سلمى/salmā) وأضرابه، وما حدث فيه من وجهة نظر القدماء هو قلب الألف ياء يقول الميداني: "تقلب الألف ياء في مواضع ... الثالث: أن تقع زائدة طرفاً في آخر الاسم، فتقلب ياء في التثنية، كقولهم في حُبلى ومِعزى: حُبليان ومِعزيان وكذلك في الجمع بالألف والتاء، نحو حُبليات ومِعزيات"^(٥٨).

ومن الملاحظ أن حركة مزدوجة صاعدة (yā) وقد تشكلت في نهاية الجمع السالم (salmayāt) وهذا المزوج لم يكن موجوداً في المفرد - كما هو الحال في المفرد المنقوص (داعية وقاضية) وإنما تشكلت هذه الحركة المزدوجة بسبب التقاء فتحتين طويلتين: الأولى من نهاية المفرد، والثانية بداية لاحقة الجمع (āt) وبذا تشكل بناء مقطعي ذو طول مُخل، ولأن من غير الممكن أن تلتقي حركتان التقاء مباشراً في اللغات السامية عموماً^(٥٩)، فقد عمدت اللغة إلى تقصير الحركة الأولى، مع انزلاق شبه حركة يائية (y) بينهما، فعاد إلى الصيغة صوتها الانزلاقي الأصلي (الياء)^(٦٠):

سلميات
salmayāt ←
الجمع بعد تقصير الحركة وانزلاق شبه الحركة

(٢) **بنية الجمع من المفردين المؤنثين معتلّي الفاء والعين:** والقول في هذين الاسمين كالقول في مثليهما المذكورين، من حيث إن لاحقة الجمع إذا أُضيفت إليهما لا تحدث فيهما تغييراً يذكر سوى ما قيل آنفاً من حذف هاء التأنيث.

(٣) **بنية الجمع من المفرد المؤنث معتل اللام:** أ- **المفرد اليائي:** نحو (قاضية/qāḍiyah)، والقول فيه كالقول في مثيله الصحيح، من حيث حذف هاء التأنيث وحسب إذا ما جُمع، إذ لا يجري على الجمع أي تغيير يذكر، لأن "اللاحقة (āt) تقوي الحركة المزدوجة (yā)، لأن شبه الحركة تمثل حدّاً ابتداءً للمقطع (yāt) الذي لا يمكن الاستغناء عنه ولا عن حركته، لدالاتها على معنى جمع المؤنث السالم"^(٥٧).

ولعل السبب الحقيقي في عدم التصرف بالحركة المزدوجة (yā) من بنية الجمع، يكمن في أن التتابع الحاصل بين شبه الحركة (w) أو (y)، وصوت المدّ المفتوح -قصيراً كان أم طويلاً- هو تتابع مقبول في العربية، وقبوله راجع إلى أنه لا يُحدث تناقضاً في البنية ولا ثقلاً في النطق، وقد سبق التفصيل في ذلك.

ب- **المفرد الواوي:** نحو (داعية) وأصلها (داعوة/dā*w*ah)، وينسحب عليه الكلام الذي قيل في سابقه اليائي، ولكن بعد تدخل ظاهرة

سلمى
salmā ←
المفرد
التقاء الحركات بعد إضافة اللاحقة
سلمى + ات
salmā + āt

والإبقاء على الحركة المزدوجة في نهاية هذه الصيغة - كما قد ذكر سابقاً - أمر درجت عليه اللغة لأنها مقبولة وليست ثقيلة في النطق.

(٥) صيغة الجمع من الاسم المفرد الممدود: في نحو (صحراء/ <saḥrā>)، فقد أبدلت واو من همزة التأنيث، المبدلة من الألف، بحسب رأي القدماء^(٦١).

صحراء	←	صحراء ات	←	صحراء
ṣaḥrāwāt		ṣaḥrā>āt		ṣaḥrā>
الجمع بعد الإبدال		الجمع المفترض على الأصل		المفرد

على آخره هنا بالسكون، لما تمليه طبيعة الدراسة.

نظرية طول صوت المد وأثرها في تحولات البنية في الجموع السالمة:

لقد بات من المعروف في الدراسات الصوتية، أن النظام الصرفي في اللغة العربية يقوم على أصلٍ مكوّنٍ من صوامت (وهي مادة مبهمّة يسميها الصرفيون بالجزر)، وتتصل بمجموع هذه الصوامت فكرة عامة، ولا تلبث هذه الفكرة العامة أن تتحول إلى واقع في كلمات مستقلة بواسطة الصوائت (الحركات - أصوات المدّ) التي توضع بشكلٍ مخصوص داخل الأصل - سواء أكانت هذه الصوامت طويلة أم قصيرة - وإلى هذه الصوائت يعود الفضل في إنتاج الصيغ المتعددة من هذا النوع من المادة المبهمّة^(٦٥).

وذلك يعني أن أصوات المدّ في اللغة العربية، تؤدي وظائف صرفية من خلال دخولها على العناصر المكونة للأصل (الصوامت)، وأن تغييرها في الأصل يؤدي

وقد تشكلت - إثر هذا الإبدال - حركة مزدوجة صاعدة (wā)، لم تتصرف بها اللغة بحذف أو تغيير، ولعل السبب يعود إلى أنها قويت بفعل وجود لاحقة التأنيث، وإلى كون هذا التابع غير ثقيل في النطق، على نحو ما قد قيل في الحركة المزدوجة الياثية (yā).

وينص الصرفيون على أن الهمزة التي تبدل منها واو، ينبغي أن تكون للتأنيث - كما في المثال السابق - أما إذا كانت أصلية، فإنها تبقى على حالها من غير إبدال، وذلك كما في نحو (عباءة) التي تجمع على (عباءات)^(٦٢).

بقي أن نشير إلى أن جمع المؤنث السالم تتساوى فيه حالتا النصب والجر "ولعل السر في عامل المخالفة هو كراهية تتابع المتواليات الحركية في الفتحات، التي - بتأثير عامل المخالفة - غيرت اتجاهها من الاستعلاء إلى الاستنقال، والأمر نفسه يُسجّل مع مورفيمات المثني في كسر نونه، وجمع المذكر السالم في فتح نونه"^(٦٣)، وهذه المخالفة حدثت في السامية الأولى^(٦٤)، غير أنني افترضت الوقوف

التكسير اعتماداً على مبدأ الطول في صوت المدّ، لوجدنا ذلك ممكناً، إذ إن الجموع السالمة مبنية في الأصل من المفرد، وليس بإضافة ما سمي بلواحق الجمع، ولكن قبل الخوض في تفصيل ذلك، لا بدّ من ثلاث ملاحظات ينبغي أخذها بعين الاهتمام وهي:

- ١- أننا ننطلق في معاملتنا للجمع -مذكراً كان أم مؤنثاً- من خلال ما عومل به المفرد، وما ينسحب على المفرد ينسحب على الجمع.
- ٢- أننا نتعامل مع المفرد من حيث كونه منوناً، أي في حال الوصل، وليس في حال الوقف كما دُرِس سابقاً.
- ٣- أن المفردات المعتلّة أو آخرها -بشكل خاص- ينسحب عليها القول نفسه الذي يقال في مثيلاتها الصحيحة (غير المعتلّة)، ولكن يرافق الاعتلال ظواهر صوتية يملئها الاعتلال نفسه سبق الحديث عن جزء كبير منها، وسنعيد منها ما يخدم الظاهرة التي نحن بصدد تحليلها.

قلنا إن الجموع السالمة لعلها تكون قد بنيت من المفرد، وليس بإضافة لواحق الجمع -كما مرّ- إذ إن هذه اللواحق موجودة أصلاً في المفرد، ولكن حركتها في المفرد قصيرة، ثم أضيف إليها فونيم الطول، لتدلّ بذلك على الجمع، وإن صحّ هذا فلعل من الواجب علينا إعادة النظر في تسميتها بالجموع السالمة، إذ إن سبب تسمية النحاة إياها بهذا الاسم راجع

إلى تغير المعنى الصرفي للكلمة فهي -إذن- تؤدي دور الفونيمات الصرفية، وهذه الوظائف الصرفية تجري وفق قانون صوتي يعرف في الدراسات الصوتية باسم قانون المغايرة في أصوات المدّ (Polarity)^(٦٦).

وقد ارتبط هذا الدور الفونيمي بأداء كل درجة من درجات الطول في صوت المدّ في اللغة العربية إذ إن الطول يُعدّ ذا مركز فونيمي في ذات نفسه^(٦٧)، وينص بعض الباحثين على أن صوت المدّ الطويل يُحلّل على أساس أنه صوت مدّ قصير أضيف إليه فونيم الطول^(٦٨)، وفي درجة الطول هذه تكمن (الفونيمية)، وأنها فونيمية فوق تركيبية^(٦٩)، بمعنى أنها مجرد ظاهرة خارجية ترتبط بالتركيب وتميّزه ولكنها ليست من بناء ذلك التركيب، ومن ثمّ يمكن عزلها أو إفرادها^(٧٠).

من هنا -واعتماداً على ما سبق- لعل باستطاعتنا القول: إن للتصرف في أصوات المدّ طولاً وقصراً، دوراً بارزاً بل رئيساً في صياغة الجموع في اللغة العربية، وبخاصة جموع التكسير -كما استقر لدى الصوتيين- وذلك يقودنا إلى أن نتساءل: ألا يمكن أن يكون لهذا الطول في صوت المدّ الدور نفسه في صياغة جموع السلامة، كما هو الحال في جموع التكسير؟

فإن أردنا أن نقيس صياغة الجموع السالمة على النحو الذي صيغت به جموع

إلى سلامة المفرد من التغيير، غير أن صورة المفرد هنا لم تسلم، وقد يصح لنا من هنا أن نعيد النظر في تسميتها بالجموع السالمة ولعل التفصيل في ذلك يكون على النحو التالي:

أولاً: جمع المذكر السالم:

أ- الجمع من المفرد الصحيح غير المعتل: كما

كاتبٌ ← كاتبون
kātibun ← kātibūn

المفرد وحركته ضمة قصيرة ← الجمع وحركته ضمة طويلة

٢- في حالة الجر:

كاتب ← كاتبين
Kātibin ← kātibīn

المفرد وحركته كسرة قصيرة ← الجمع وحركته كسرة طويلة

٣- أما في حالة النصب (كاتبياً/kātibān)، فسيكون بناء الجمع بعد إضافة الطول إلى الحركة القصيرة في بناء المفرد (كاتبان/kātibān)، ولكن ظاهرة المخالفة تتدخل هنا لقلب الفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة، وذلك

كاتبياً ← كاتبان ← كاتبين
kātibān ← kātibān ← kātibīn

المفرد المنصوب ← الجمع المفترض بعد مد الحركة ← الجمع بعد المخالفة

ومنه نلاحظ أن الفرق بين بناء المفرد وبناء الجمع، ينحصر فقط في كمية الصائت، فهو في المفرد قصير، أما في الجمع فهو طويل، إذ زاد بناء الجمع على بناء المفرد في فونيم الطول الذي أضيف إلى حركة التنوين في الجمع وحسب.

ب- الجمع من المفرد معتل اللام: نحو (ياسر/ yāsirun) و(واصل/wāṣilun) فينسحب عليه الكلام نفسه الذي قيل عن سابقه الصحيح، من حيث إن الفرق بين المفرد والجمع ينحصر في قصر الحركة وطولها، مع مراعاة الحركة المزدوجة المتشكلة في بناء المفرد، إذ لا أثر

- ٢- نلاحظ في الجمع تشكل حركة مزدوجة صاعدة (yū) وقبلها كسرة قصيرة، لذلك تسقط شبه الحركة (y) لوقوعها بين حركتين، وذلك شائع في الدراسات الصوتية أكده كثير من الباحثين^(٧١)، فتصبح البنية (qāḍi...ūn).
- ٣- بعد سقوط شبه الحركة تلتقي حركتان، فتمثالان، وقد أجمل بروكلمان الخطوتين معاً: (سقوط شبه الحركة والنقاء الحركتين وتماتلها) وعد ذلك ظاهرة عامة في السامية الأمّ ومثّل لها ب (يَجْلِيون / yaḡliyūna) التي تحولت إلى (يَجْلُون / yaḡlūna)^(٧٢)، ويمكن تمثيل الخطوات الثلاث السابقة صوتياً على النحو الآتي:
- ١- يجمع على الأصل، على نحو ما جمعت الأقسام السابقة.
- ٢- الجمع من المفرد معتل اللام: كما في نحو (داع/ dā<in) و(قاضي/ qāḍin)، اللذين أصلهما (داعو/ dā<iwun) و(قاضي/ qāḍiyun)، وفي هذا القسم شيء من التفصيل:
- ١) المنقوص اليائي: نحو (قاضي/ qāḍiyun)، ويتبع تحليله الصوتي الخطوات التالية:

قاضي	قاضيون	قاضيون	قاضيون
qāḍiyun	qāḍiyūn	qāḍiyūn	qāḍiyūn
ضمّة قصيرة في	ضمّة طويلة في الجمع	ضمّة طويلة في الجمع	ضمّة طويلة في الجمع
أصل المفرد	على الأصل	على الأصل	على الأصل

- ٤- التحولات نفسها التي طرأت على هذه البنية في حالة الرفع، هي نفسها التحولات التي ستطرأ عليه في حالة الجر، مع فارق أن الحركتين الملتقيتين بعد سقوط شبه الحركة هما كسرتان (طويلة وقصيرة) لذا فإن من السهل التمثال بينهما.
- أما في حالة النصب فتتدخل ظاهرة المخالفة، لقلب الفتحة الطويلة من (قاضيان/ qāḍiyān) كسرةً طويلة، فتصبح (قاضييين/ qāḍiyiīn)، لنلا تلتبس بصيغة المثني المرفوع، على نحو ما قيل في الصحيح سابقاً، بعد ذلك تجري عليه التحولات نفسها التي جرت عليه في حالتي الرفع والجرّ السابقتين.
- ٢) المنقوص الواوي: نحو (داعو/ dā<iwun)، ويتبع في تحليله الخطوات نفسها التي أتت

ولعل مما يعضد ذلك أن برجستراسر قد ذكر أن المفرد (خَلَقْتُ/helqat) في الحبشية ويعني (الحلق)، يجمع على (خَلَقَات/helqāt)، كما ذكر من الحبشية أيضاً المفرد المذكر (كَلْب/kalb): أي الكلب، وجمعه (كلبات/kalbāt)^(٧٥)، ومن الطبيعي أن يكون مؤنثه -على القياس- (كَلْبَات/kalbat).

من هنا لعله يصحّ لنا أن نعمم القول: إن كل اسم مفرد مؤنث منته بئاء تأنيث، كان يوقف عليه بالئاء المقيدة، وإذا ما أريد جمعه، فما علينا إلا أن نضيف فونيم الطول إلى الفتحة القصيرة قبل الئاء لتصبح فتحة طويلة، وبذا ينتج لدينا ما يسمى بجمع المؤنث السالم، وفونيم الطول هذا يحتمل الدلالة على الجمع في المؤنث، كما أنه محتملٌ للدلالة الجمع في المذكر كذلك.

وتأسيساً على ما سبق، فلعله يمكننا القول: إن بناء المفرد المؤنث لا يختلف عن بناء الجمع منه إلا في كمية الصائت وحسب، كما هو الحال في بناءي المفرد والجمع المذكورين.

وإن صحّ هذا فلعل من الواجب علينا إعادة النظر في تسميتها بالجموع السالمة، إذ إن سبب تسمية النحاة إياها بهذا الاسم راجع إلى سلامة المفرد من التغيير، غير أن صورة المفرد هنا لم تسلم من التغيير -كما رأينا فيما مرّ- وأن بناء الجمع يتمّ عن طريق إضافة الحركات إلى الصوامت التي تؤلّف المفرد،

في المنقوص اليائي، ولكن يسبقها قلب شبه الحركة الواوية (w) إلى شبه حركة يائية (y) فتصبح البنية (dā<iyun)، وذلك لمماثلة الكسرة التي سبقتها.

ثانياً: جمع المؤنث السالم:

ذكر بروكلمان أن (at) -بفتحة قصيرة وتاء- هي نهاية تأنيث عادية في المفرد المؤنث، وقد احتفظت بها الآشورية والحبشية، ونص على أن صوت التاء فيها غير مغيّر (أي ثابت)، وأن هذه النهاية (at) نفسها أصلية في اللغة العربية ثم تحولت إلى (ah) بوصفها نهاية تأنيث خاصة بالمفرد المؤنث في حال الوقف، ثم تطورت من كونها خاصة بالوقف إلى الكلام المتصل في اللغتين الآرامية والعبرية^(٧٣)، وهذا يعني أن المفرد المؤنث في اللغة العربية كان يوقف عليه، في مرحلة من مراحل تطوره بالئاء، فيقال في الاسم المؤنث (كاتبية) -مثلاً-: (كَاتِبَات/kātibat)، بدليل أنها تظهر في الوصل فيقال: (كاتبية/kātibatun).

كما ذكر بروكلمان في موضع آخر أن بناء الجمع المؤنث بنهاية التأنيث (at)، التي تُمدّ فيها الحركة فتصبح (āt) -مبدأ معتمد، ومن ذلك ما نراه في الاسم الموصول (التي) وجمعه (اللاتي)^(٧٤) إذ نلاحظ أنه لا فرق بين الاسم الموصول وجمعه، إلا بقصر الفتحة في المفرد، وطولها في الجمع: (التي - allatī) ← اللاتي - allātī).

- الفصل في أنواع الجموع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٩-١٧.
- (٢) انظر: المصادر السابقة نفسها.
- (٣) انظر: عمايرة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، دار البشير، عمان، ١٩٩٦م، ص ٢٧٩-٢٨٠. والمطلبي غالب، في الأصوات العربية- دراسة في أصوات المدّ العربية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م، ص ٢٤٨-٢٤٩. وعبد الجليل عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنا للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م، ص ٣٧٥.
- (٤) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات العربية، ص ٢٤٩.
- (٥) انظر: حلواني، محمد خير، المعني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ت)، ص ٢٧٩-٢٨٠. وعبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ٣٧٥ و ٣٧٩.
- (٦) برجستراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار المعارف، الرياض، ١٩٨٢م، ص ١١١.
- (٧) حلواني، المعني الجديد في علم الصرف، ص ٣٨٨.
- (٨) للوقوف على المزيد من مفهوم الحركة المزدوجة، انظر: عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٣١ وما بعدها.
- (٩) بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ١٠٥.

تماماً كما هو الحال في بناء ما سمّاه الأقدمون من النحاة جموع التفسير، ومن هنا فقد يصحّ لنا أن نعيد النظر في تسميتها بالجموع السالمة، ونلحقها بجموع التفسير، ونطلق تسمية واحدة أو مصطلحاً واحداً على كلِّ.

أخيراً فلعلنا نستطيع -اعتماداً على نظرية تطرف صوت المدّ، ونظرية الطول في صوت المدّ اللتين اتخذتهما أساساً لدراسة تحولات البنية لما سمي بالجموع السالمة من الناحية الصوتية- أن نحرر اللغة من قيد الشروط التي وضعها النحاة لما جُمع من مفرداتها على النحو الذي نصّوا عليه ذلك القيد الذي يحدّ من سعة العربية وحيويتها وقدرتها على توليد الصيغ المتعددة بطرق متعددة، ويقيد من حريتها المتمثلة في ذلك الحراك اللغوي الذي يغني معجمها، ولا يفتأ يمدّه بفيض غزير من المفردات المتلاحقة المتجددة، والتي تستعمل جنباً إلى جنب مع المفردات القديمة.

والله ولي التوفيق

الهوامش:

- (١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج ٢، ص ٥. وابن عقيل (١٣٧٨/٥٧٦٩م)، شرح ابن عقيل تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، (د.ت)، ج ٤، ص ١٠٨. وأبا السعود، عباس،

- (١٠) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات العربية، ص ٢٢٩. وكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥م، ص ١٩٩.
- (١١) ابن جني، أبا الفتح عثمان (٥٣٩٢هـ/ ١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢-١٩٥٦م، ج ٣، ص ١٣٩. وانظر: العيني، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، (د.ت)، ص ١٣٧.
- (١٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ/ ٧٨٩)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج ٤، ص ٣٤٨.
- (١٣) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٩٢.
- (١٤) انظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٤٩.
- (١٥) انظر: ديسو، رينيه، العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ٨٨.
- (١٦) انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد، ترجمة: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٠٩-١١٠.
- (١٧) انظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة، حلب، ١٩٧٧م، ص ٤٢.
- (١٨) الشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة الرسالة الثانية والستون، ١٩٨٩م، ص ٧٠.
- (١٩) انظر: سيبويه، الكتاب: ج ٢، ص ٣٦٧. وابن السكيت، كتاب القلب والإبدال، نشره أوغست هفتر في كتاب الكنز اللغوي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣، ص ٥٦.
- (٢٠) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٢.
- (٢١) الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٣٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٤، ص ١٠٩.
- (٢٢) انظر: كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦م، ص ١٩٧.
- (٢٣) الشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، ص ٧١.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) الشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، ص ٦٢-٦٣.
- (٢٧) انظر: كناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ص ١٧٨-١٧٩.

- (٢٨) انظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٣٠٣.
- باي، ماريو، أسس علم اللغة ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت)، ص١٤٨. وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢٩٧. والمطلبي، في الأصوات اللغوية، ص٥٧ و٢٠٩.
- (٢٩) انظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة: ص ٣٠٣، والمطلبي، في الأصوات اللغوية: ص٥٧ و ٢٠٩.
- (٣٠) انظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة: ص ٣٠٣، وباي، ماريو، أسس علم اللغة: ص١٤٨.
- (٣١) افترضت هنا تجريده من التتوين، والوقوف عليه بالسكون لهدف تلمية طبيعة الدراسة.
- (٣٢) سورة القمر، الآية ٦.
- (٣٣) انظر: ابن جني، أبا الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٩٩٤: ٣/ ١٣٦ - ١٣٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٠٩.
- (٣٤) انظر: الشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي: ص ٦٤.
- (٣٥) انظر: كناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، ص ٢٠٠.
- (٣٦) للوقوف عل المزيد من التفصيل في ذلك، انظر: المصدر نفسه: ص ٢٠٠ وما بعدها.
- (٣٧) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية: ص ٤٢.
- (٣٨) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي: ص ٣٧٦، والشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي: ص ٦٥.
- (٣٩) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات العربية: ص ٢٣٥ و ٢٤٢.
- (٤٠) انظر: الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية: ص ٣٧.
- (٤١) انظر: الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، وزارة الثقافة القاهرة، ١٩٧٠: ج ١، ص ٥٨.
- (٤٢) المصدر نفسه.
- (٤٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية: ص ٤٢.
- (٤٤) وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة: ص ٣٠١.
- (٤٥) الشايب، فوزين تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي: ص ٦٠-٦١، و٦٦-٦٧.
- (٤٦) كناعنة، عبدالله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ص ٢٠٠-٢٠١.
- (٤٧) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات العربية: ص ٢٩٢.
- (٤٨) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي: ص ٣٧٧.
- (٤٩) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات العربية: ص ٢٩٢.

- (٥٠) انظر: المصدر السابق، وعبدالجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي: ص ٣٦٧.
- (٥١) انظر: بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية: ص ٧٧-٧٨.
- (٥٢) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٤، ص ١١١. والميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣٢-٣٥، وأبا السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، ص ١١-١٢.
- (٥٣) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ٣٧٩-٣٨٠.
- (٥٤) انظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١١١.
- (٥٥) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤى جديدة في الصرف العربي، مكتبة الشباب القاهرة، (د.ت)، ص ١٣٢.
- (٥٦) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٣٢.
- (٥٧) كناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية، ص ٢٠٣.
- (٥٨) الميداني، نزهة الطرف في فن الصرف، ص ٣٤.
- (٥٩) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٢.
- (٦٠) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٣٢.
- (٦١) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٥٧٥-٥٧٦. وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٢٨.
- (٦٢) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٥٧٥-٥٧٦. وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٢٨.
- (٦٣) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ١٤٩.
- (٦٤) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٨.
- (٦٥) انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ٥٢. وشاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم، دمشق، ١٩٦٦، ص ٢٨٣.
- (٦٦) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٢٤٩.
- (٦٧) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٢٤٩. وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٩٦.
- (٦٨) انظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣١١.
- (٦٩) المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (٧٠) انظر: المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٢٢٥.
- (٧١) انظر: الشايب، فوزي، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، ص ٦٤.
- (٧٢) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ٤٢.
- (٧٣) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص ٩١.

التحويلات البنيوية في صيغ الجموع عادل الربطة وتيسير النسور

(٧٤) المصدر نفسه: ص ٩١ و ٩٨ .

(٧٥) انظر: برجشراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص ١٠٨ .

الرموز الصوتية المستعملة في البحث

الرمز	الصوت	الرمز	الصوت
ʃ	الصاد	>	الهمزة
<	العين	b	الباء
f	الفاء	t	التاء
q	القاف	ǧ	الجيم
a	الفتحة القصيرة	ħ	الحاء
u	الضمة القصيرة	ĥ	الخاء
i	الكسرة القصيرة	d	الداال
ā	الفتحة الطويلة	r	الراء
ū	الضمة الطويلة	s	السين
ī	الكسرة الطويلة	š	الشين